وُقُوعُ الْمُفْرَدِ مَوْقِعَ الْمُثَنَّى، ووقوعُ الْمُفْرَدِ مَوْقِعَ الْجَمْعِ
دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ

إِعْدادُ:

د. عبد الرّحمن بن عيسى الحازمي

الأستاذ المشارك بقسم اللّغويّات بكلّيّة اللّغة العربيّة بالجامعة الإسلاميّة

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

العربيّة لغة القرآن الكريم، شرّفها الله جلّ وعلا بأن جعلها لغة كتابه العزيز، هذا الكتاب المُعجِز نزل بلسان عربيّ مبين، فلها أن تتيه فخارا بهذا الشّرف العظيم، وهي لغة بديعة، فيها من المزايا والظّواهر ما يستوجب التوقّف والتأمّل والدّراسة، تمتاز بقوّة بيانها، وجمال بنيانها وقدرة استيعابها و إيجاز مفرداتها، فالعرب أمّة ذوّاقة تتخيّر جميل اللّفظ، وتنتقي بديع المعنى، وتركن إلى الإيجاز وتنفر من الإطناب، فتراها تصل إلى مبتغاها في ألفاظ قليلة وجمل وجيزة في مبناها، واسعة في دلالتها ومعناها، والإيجاز عند العرب مطلب، وقد أوجز بعضهم البلاغة، وجعلها الإيجاز فقال: «البلاغة الإيجاز»[(١)].

ومن صور الإيجاز في هذه اللّغة العظيمة الشّريفة إيجاز بحذف الجملة، نحو: (حينئذٍ)، وإيجاز بحذف الكلمة، نحو: (كلٍّ)، وإيجاز بحذف الحرف، نحو: (غواشٍ).

وأرى أنّ من صور الإيجاز عندهم هذه الظّاهرة الّتي رأيت أن أجليها للقارئ الكريم، وهي الاكتفاء بالمفرد للإخبارِ عن المثنّى، وكذلك الاكتفاء بالمفرد للإخبار عن الجمع.

وهي من الظّواهر الطّريفة في العربيّة؛ فالجاري عليه سنن الكلام، هو مطابقة الخبر لمبتدئه إفرادا وتثنية وجمعا، وهذا الّذي عليه الكلام، ولكن أن

(١) العمدة: ٢٤٢.

يؤتى بمثنّى أو جمع، ويؤتى بخبره مفردا، فهذه ظاهرة تستوجب الدّراسة والتّجلية والتّوضيح، وهو ما سأقوم به في بحيثي هذا.

وقد رأيت أن أتتبع هذه الظّاهرة وأن أقف على ضوابطها في كلام العرب، مع تسليط الدّراسة على الشّواهد بأنواعها المختلفة، وتعضيد كلّ ذلك بشواهد من القرآن الكريم، وعليه فقد استقرّ عنوان بحيثي هذا على:

«وقوع المفرد موقع المثنّى، ووقوع المفرد موقع الجمع دراسة وصفيّة».

وجعلته على مبحثين، تحت كلّ مبحث مطالب، وقبل المبحثين مقدّمة وتمهيد.

المبحث الأوّل: وقوع المفرد موقع المثنّى.

وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: مفهوم المفرد والمثنّى.

المطلب الثّاني: ضوابط الإخبار بالمفرد عن المثنّى.

المطلب الثّالث: الصّور الأخرى الجائزة في ذلك.

المبحث الثّاني: وقوع المفرد موقع الجمع.

وتحته مطلبان:

المطلب الأوّل: مفهوم الجمع، وضوابطه.

المطلب الثاني: صور وروده في القرآن الكريم.

ثم الخاتمة والفهارس.

وقد خرج البحث في صفحات معدودة إيثارا منّي للإيجاز واتّساقا مع طبيعة البحث، فرأيت أن أدخل مباشرة إلى مرادي في هذه الدّراسة بعيدًا عن الإطناب والإطالة والتّوسّع. وحسبي أن اجتهد، وعلى الله التّكلان.

التّمهيد

الأصل في الكلام أن يأتي على ما سيق له، فلكلّ نوع من الأنواع ضوابطه الّتي سار عليها العرب في كلامهم، فالمفرد له ضوابطه، والمثنّى له ضوابطه، والجمع له ضوابطه، وهذه الضّوابط التّقعيديّة يجب أن تتوافر في تركيب بنية الجملة، بحيث إذا جاء المبتدأ مفردا فالسّياق يقتضي أن يكون خبره مفردا، وكذا المثنّى والجمع، ولكنّني رأيت أنّ العرب قد تأتي بالمفرد في موقع المثنّى، وقد تستغني بالمفرد في خبر المثنّى عن التّثنية، وتكتفي بخبر مفرد، فيكون المبتدأ مثنّى والخبر مفرد، وقد تعارفوا على ذلك في كلّ اثنين متلازمين، ويؤدّيان عملا واحدا، ويتجلّى ذلك فيما كان من أعضاء الجسم منه اثنان، كالعين واليدين والرّجلين، وهذا يكاد يكون متَّفَقا عليه عند العرب.

ومِن تتبّعي هذه الظّاهرة رأيت أنّ بعض المفسِّرين لجأ إليها عند توجيهه بعض القراءات، كقراءة حمزة والكسائي: ﴿أَمَنَةً نُّعَاسًا تَغْشَى﴾[(١)] بالتّاء[(٢)]، وفي توجيه إعرابِ من يرى عود الضّمير في ﴿يُعَلِّمَانِ﴾ من قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ﴾[(٣)] على ﴿ٱلْمَلَكَيْنِ﴾، وهو المبدل منه.

وقد ورد هذا الأسلوب في بعض الأبيات الّتي فيها المبتدأ مثنّى لشيئين غير متلازمين، وورد خبرهما مفردا.

---

(١) آل عمران: من الآية: ١٥٤.

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع، ص: ٢٥٥.

(٣) البقرة: من الآية: ١٠٢.

أمّا وقوع المفرد موقع الجمع فلم يجعلوا له ضابطا أو قيدا، كما فعلوا في المثنّى؛ وقد عدّه سيبويه[1] خاصًّا بالشّعر، ولا يستعمل في الكلام، ويرى أنّه غير مستنكر في كلام العرب أن يكون اللّفظ واحدا، والمعنى جميع، حتّى قال بعضهم في الشّعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام، ووافقه المبرّد[2] وأبو حيّان[3] في هذا، وعدّوه مختصّا بالشّعر، أمّا الفرّاء[4] فيرى بجوازه مطلقا في الشّعر وغيره، وقد تناول الفرّاء هذه المسألة عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿يَتَفَيَّؤُا ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَٰخِرُونَ ﴿٤٨﴾﴾[5]، وإن كان بعضهم رأى جواز مجيئه بالوصف الوارد على وزن (فعيل)، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴿٤﴾﴾[6].

وقد جاء هذا الأسلوب في القرآن الكريم في مثل قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ﴾[7]، وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾[8].

وقد تناول العلماء مثل هذا الأسلوب، وورد في القرآن الكريم كثيرا، وأشار إليه العلماء في مواضعه.

(١) ينظر: الكتاب: ٢٠٩/١، والتذييل والتكميل: ٨٤/٢.

(٢) ينظر: المقتضب: ١٦٩/٢.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٨٤/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن له: ١٠٢/٢.

(٥) النحل: من الآية: ٤٨.

(٦) التحريم: من الآية: ٤.

(٧) النساء: من الآية: ٩٢.

(٨) غافر: من الآية: ٦٧.

المبحث الأوّل: وقوع المفرد موقع المثنّى:

المطلب الأوّل: مفهوم المفرد والمثنّى:

المفرد المراد هنا هو ما يقابل الجمع والمثنّى، لا المفرد على إطلاقه، فالمفرد في العربيّة مصطلح واسع يرِد لما يقابل الجملة، نحو: زيد قائم، فـ(قائم): خبر مفرد، وزيد قام أبوه، فـ(قام أبوه): خبر جملة.

ويرد المفرد لما يقابل المركّب في الأعلامِ، نحو: زيد، وعبد الله، ومعديكرب، فالأوّل علم مفرد، والثّاني مركّب تركيبًا إضافيًّا، والثّالث تركيبًا مزجيًّا.

أمّا المفرد المراد هنا فهو ذلك المفرد الّذي يقابل التّثنية والجمع في مثل: زيد، والزّيدان، والزّيدون.

والمثنّى المراد هنا هو ذلك اللّفظ الّذي يدلّ على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون، أو ياء ونون، وتكون نونه مكسورة.

حدّه ابن الحاجب بقوله: «ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدلّ على أنّ معه مثلَه من جنسه»[(١)].

ولهذا الاسم الّذي يثنّى شروط يجب توافرها، منها: أن يكون مفردًا، فلا يثنّى المثنّى ولا المجموع، وأن يكون مُعرَبًا، وأمّا (هاتان) و(هذان) و(اللّتان) فيرى النّحاة أنّها كذا وردت عن العرب، فهي صيغ مصنوعة للمثنّى غير مبنيّة على الواحد، ويدلّ على ذلك جواز تشديد (النّون) فيها[(٢)]، ومن شروطه ألّا

(١) شرح الكافية للرّضي: ٣/٣٤٧.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرّضي: ١/٨٤.

يكون هذا المفرد المراد تثنيته مركَّبًا، فللمركّبات قياساتها في التّثنية، ومنها أن يكون نكرة؛ لذا لزمتِ العَلَمَ المفردَ الألفُ واللّامُ عند تثنيته، فتقول في (زيد): الزّيدان، ومنها أن يتّفقا في اللّفظ، ومنها أن يتّفقا في المعنى، إلاّ ما كان من باب التّغليب نحو: الأبوان، ويُقصَد به الأب والأمّ، أو القمران، ويُقصَد به الشّمس والقمر، ومنها أن يكون له ثان في الوجود.

والأصل إذا أخبرت عن مثنّى أن يكون خبره مطابقًا له مثنّى مثله، نحو: الزّيدان قائمان، هذا هو القياس الّذي يسير عليه كلامُ العرب، وهو مطابقة الخبر للمبتدأ إفرادًا وتثنيةً وجمعًا. يقول أبو حيّان(١): «الأصل في المفرد والمثنّى والمجموع أن يدلّ على ما وُضِع له».

المطلب الثّاني: ضوابط الإخبار بالمفرد عن المثنّى:

الأصل أن يطابق الخبر مبتدأه إفرادا وتثنية وجمعا إلاّ أنّ هناك أحوالاً يكتفي فيها العرب بالإخبارِ بالمفرد عن المثنّى، يقول ابن مالك(٢):

وَكُـــلُّ شَـــيئَيينِ مُـــؤَدِّيَينِ مَـــا ... لِوَاحِـــدٍ فَـــرَاعِ فِيمَـــا لَهُمَـــا

مَطْلُـوبَ ذِي إِفْـرَادٍ أَو ذِي تَثْنِيَـهْ ... فَفِـــي كِلَيهِمَـــا بِقَصْـــدٍ تَوفِيَـــهْ

فابن مالك – رحمه الله – يشير هنا – إلى أنّ كلّ شيئين يؤدّيان عملاً واحدًا، فلك فيه أن تخبر عنهما بالإفراد أو التّثنية، نحو: العَينَينِ أو الأُذُنَينِ أو اليَدينِ أو القَدَمَينِ، فلك أن تقول: عينايَ رأتْ، وأُذُنَايَ سَمِعَتْ، ويَدَايَ عَمِلَتْ، وقَدَمَايَ سَارتْ، ونحو ذلك.

(١) ارتشاف الضّرب: ٢/٥٨٢.

(٢) شرح الكافية الشّافية: ١٧٨٧.

يقول الفرّاء[١]: «العرب تقول: رأيته بعَينِي وبعَينَيّ، والدّار في يدي وفي يديّ، وكلّ اثنين لا يكاد أحدهما ينفرد فهو على هذا المثال».

وقد وجّه أبو حيّان[٢] قراءةَ حمزةَ والكسائيّ[٣] (تَغْشَى) بـ(التّاء) في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾[٤] على هذا الوجه.

إذ يظهر من هذه القراءة أنّه ردّ الفعل ﴿تَغْشَى﴾ على ﴿أَمَنَةً﴾ فيكون ردّ الضّمير على المبدل منه ﴿أَمَنَةً﴾ لا على البدل ﴿نُّعَاسًا﴾ هذا عند من جعل ﴿نُّعَاسًا﴾ بدلا، يقول أبو حيّان[٥]: «وأجاز بعض أصحابنا أن يخبر عن المبدل منه، كما أجاز ذلك ابن عطيّة في الآية، واستدلّ على ذلك بقوله: [من الكامل، للأخطل][٦]:

إنَّ السُّيُوفَ غُدُوَّهَا وَرَوَاحَهَا تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ

ويقول الآخر [من الكامل، ينسب للأعشى][٧]:

وَكَأَنَّهُ لَهْقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حاجِبَيه مُعَيَّنٌ بسَوادِ

(١) المثنّى: ٧٦.

(٢) البحر المحيط: ٨٦/٣.

(٣) حجّة القراءات: ٦٧٦.

(٤) آل عمران: من الآية: ١٥٤.

(٥) البحر: ٨٦/٣.

(٦) في ديوانه: ٣٢٩.

(٧) وليس في ديوانه. ينظر: الكتاب: ١٦١/١، والدّرر: ٢٥٤/٦

فقال: تركتْ، ولم يقل: (تركا)، وقال: مُعيَّنٌ، ولم يقل: معيَّنانِ، فأعاد الضّمير على المبدل منه وهو السّيوف، والضّمير في: (كأنّه)، ولم يُعِدْ على البدل، وهو (غُدوّها ورَواحَها)، و(حَاجبَيهِ) بدل من الضّمير، و(ما): زائدةٌ بين المبدل منه والبدل. . . . ؛ لأنّه يجوز أن يخبر عن الاثنَين اللّذَين لا يستغني أحدهما عن الآخر، كاليدين والرّجلَين والحاجبَين إخبار الواحد».

وقد تناول السّمين الحلبيّ[1] مسألة عود الضّمير على المبدل منه، لا على البدل عند قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾[2].

فالضّمير في ﴿يُعَلِّمَانِ﴾ هل يعود على ﴿ٱلْمَلَكَيْنِ﴾ أم على: ﴿هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ﴾؟ فيه رأيان: الأوّل: أنّه عائد على ﴿ٱلْمَلَكَيْنِ﴾، وهو الأصحّ، يقول السّمين[3]: «وذلك أنَّ الاعتمادَ إنّما هو على البَدَل دون المبدل منه فإنّه في حُكْم المُطَّرَح فمراعاتُه أَوْلَى تقول: (هندٌ حُسْنُها فاتِنٌ) ولا تقول: (فاتنةٌ) مراعاةً لـ(هند)». ثم أشار إلى الوجه الآخر، وقال: هو قليل في الكلام كقوله:

إنَّ السّـــيُوفَ غُـــدُوَّهَا وَرَواحَهـــا تَرَكَـتْ هَـوَازِنَ مِثـلَ قَـرْنِ الأعْضَـبِ

وقول الآخر:

(١) ينظر: الدّرّ المصون: ٢/٣٤-٣٦.

(٢) البقرة: من الآية: ١٠٢.

(٣) الدّرّ المصون: ٢/٣٤-٣٥.

فَكَأَنَّـــهُ لَهِـــقُ السَّـــرَاةِ كَأَنَّـــهُ مَـــا حَاجِبَيْـــهِ مُعَـــيَّنٌ بِسَـــوَادِ

يرى فيه السّمين أنّه راعى المُبْدَلَ منْه في قوله: (تَرَكَتْ)، وفي قوله: (مُعَيَّن)، ولو راعى البَدَلَ وهو الكثيرُ لقال: (تَرَكا)، و(مُعَيَّنان)، كقولِ عبيدة بن الطّيّب، وقيل لمرداس بن عبدة[١]: [من الطّويل]

فَمَـا كَـانَ قَـيسٌ هُلْكُـهُ هُلْـكَ وَاحِـدٍ وَلَكِنَّـــهُ بُنْيَـــانُ قَـــوْمٍ تَهَـــدَّمَا

ولو لَمْ يُراعِ البدلَ لَلَزِمَ الإِخبارُ بالمعنى عن الجثّة. ثم أشار السّمين إلى أنّ الشّيخ (أباحيّان) أجاب عن البيتين بأنّ (رَواحَهَا) و(غدوَّها) منصوبٌ على الظّرفِ، وأنّ قوله (مُعَيَّنٌ) خبرٌ عن (حاجِبَيْه) وجازَ ذلك؛ لأنّ كلَّ اثنين لا يُغْني أحدهما عن الآخر يجوزُ فيهما ذلك، قال[٢] [من الهزج]:

لِمَـــــــنْ زُحْلُوقَـــــــةٌ زُلُّ بِهَـــــا الْعَيْنَـــــانِ تَنْهَـــــلُّ

وقال سلمي بن ربيعة، وقيل للعلباء بن أرقم[٣]: [من الكامل]

لَكَـأَنَّ فِـي العَيْنَـينِ حَـبَّ قَرَنْفُـلٍ أو سُـنْبلٍ كُحِلَـتْ بِـهِ فَانْهَلَّـتِ

والإخبارُ عن الاثنين بالواحد ورَدَ كثيرًا، من ذلك قول الفرزدقِ[٤] [من الوافر]:

فَلَـو رَضِـيَتْ يَـدَايَ بِهَـا وَضَـنَّت لَكَـــانَ عَلَـــيّ لِلْقَـــدَرِ الْخِيَـــارُ

قال: (ضنّت)، ولم يقل: (ضنّتا)، وليس الشّاهد في (رضيت)، كما عند

(١) في ديوانه: ٨٨، ولمرداس بن عبدة في الأغاني: ٣١٣/١٤.

(٢) البيت ورد في ملحق ديوان امرئ القيس: ٣٧١.

(٣) ينظر: الخزانة: ٥٥٣/٧، وللعلباء بن أرقم في الأصمعيات: ١٦١.

(٤) في ديوانه: ٢٥٨. ورواية الديوان:

وَلَـــوْ رَضِـــيَتْ يَـــدَايَ بِهَـــا وَقَـــرَّتْ لَكَـــانَ لَهَـــا عَلَـــى الْقَـــدَرِ الْخِيَـــارُ

ابن جنّي في المحتسب[1]: إذ يقول: «ولم يقل رضيتا»، و(رضيتا) فعل في أوّل الكلام حقّه الإفراد قياسًا، وأرجح أنّه خطأ من المحقَّق، لتشابه الكلمتين: (رضيتْ) و(ضنّتْ).

وكان ابن جنّي يردّ على شيخه أبي عليّ الفارسيّ في قول غضوب[2]: [من الطّويل]

أخُـو الـذِّئبِ يَعْـوِي والغُـرابِ ومَـنْ يَكُـنْ شَـرِيكَيهِ تَطْمَـعْ نَفْسُـهُ كُـلَّ مَطْمَـع

فأبو عليّ يرى أنّ مجيء الضّمير مفردًا في (شَرِيكَيهِ)، وعودَه على (الذّئب) و(الغراب) هو حمل على المعنى، مثل قولِه تعالى[3]: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ وقولِ الفرزدق[4]: [من الطّويل]

تَعَـشَّ فَـإِنْ عاهَـدْتَنِي لا تَخُـونُنِي نَكُـنْ مِثْـلَ مَـن يـا ذِئْـبُ يَصْـطَحِبانِ

أي: مثل الّذين يصطحبان، إلاّ أنّ ابن جنّي يرى في ذلك البيت أن يكون قياسُه: (وَمَنْ يَكُنْ شَرِيكَيهِمَا)، أو (مَنْ يَكُونَا شَرِيكَيهِ)، ويرى أنّ شيخَه أبا عليّ قد تعسّف في هذا، يقول[5]: «وقد كان أبو عليّ يتعسّف هذا، وأقربُ ما فيه أن يكون تقديرُه: وأيّ إنسان يكونا شريكَيه، إلاّ أنّه أعادَ إليهما معًا ضميرًا واحدًا، وهو الضّمير في (وَ مَنْ يَكُنْ)، وساغ ذلك إذا كان (الذّئب) و(الغراب) في أكثر الأحوال مصطحبَين، فجرَيا مَجرى الشّيء الواحد، فعاد الضّمير كذلك».

(١) ٢/١٨١.

(٢) وهي امرأة من رهط ربيعة بن مالك في النّوادر: ١١٩.

(٣) يونس: من الآية: ٤٢.

(٤) في ديوانه: ٦٢٨.

(٥) المحتسب: ٢/١٨١.

و علّة ردّ ابن جنّي ما رآه أبو عليّ من الحمل على المعنى أنّ شرط العود على المعنى أن يكون العودُ على الموصول لإبهام الموصول، فلمّا قويتِ الحاجةُ إلى البيان والتّوضيح جاء ضميرُ الصّلة على معناها؛ لأنّه أشدّ إفصاحا بالغرض، وأذهبُ في البيان المعتمد[١].

ومن الإخبار بالمفرد عن المثنّى قول امرئ القيس[٢]: [من الهزج]

لِمَـــــــنْ زُحْلُوقَـــــــةٌ زُلٌّ بِهَـــــا الْعَينَـــــانِ تَنْهَـــــلُ

قال: تنهلّ، ولم يقل: تنهلاّن؛ لأن حكم العينين حكم حاسة واحدة، ولا تكاد تنفرد إحداهما برؤية دون الأخرى فاكتفى بضمير واحد.

ومنه: [من الكامل]

فَكَأَنَّ فِي الْعَينَيْنِ حَبَّ قَرَنْفُلِ أَو سُنْبلاً كُحِلَتْ بِهِ فَانْهَلَّتِ

قال: كُحِلَتْ، ولم يقل: كُحِلَتَا، يقول أبو عبيد البكريّ[٣]: «ولم يقل: كُحِلَتَا، ولا انْهَلَّتَا؛ لأنّ الشّيئَينِ إذَا اصطَحَبا، وقام كلُّ واحدٍ منها مَقامَ صاحبِه، جرى كثيرًا عليهَا ما يَجري على الواحد».

قال أبو عمرو[٤]: «وإذا كان الاثنان لا يكاد أحدُهما ينفرد عن الآخر، مثل اليدَين و الرِّجلَين والخُفَّين، فإن تقدّم معناه جاز لك في الشّعر والكلام أن تُوحِّدَ صفتَه فتقول: خُفَّانِ جديدٌ وجديدانِ، وعينانِ ضخمةٌ وضخمتانِ؛ لأنّ

(١) ينظر: المحتسب: ٢/١٨٠.

(٢) ملحقات ديوانه: ٣٧١.

(٣) سمط اللآلي: ١/٢٦٧.

(٤) الخزانة: ٧/٥٥١.

الواحد يدلّ على صاحبه إذا كان لا يفارقه، وأنشد الفرّاء[١]: [من الطّويل]

سَأُجْزِيكَ خِـذْلاَنًا بِتَقْطِيعِـي الصَّـفَا إِلَيـكَ وَ خفًّـا وَاحِـدًا يَقْطُـرُ الـدَّمَا

فقال: يَقْطُرُ، ولم يقل: يَقْطُرَانِ».

ومنه قول المعرّي[٢]: [من البسيط]

كَـأَنَّ أُذُنَيـهِ أَعْطَـتْ قَلْبَـهُ خَبَـرًا عَـنِ السَّـماءِ بِمَـا يُلْقِـى مِـنَ الغيـر

فإنّه قد عامل: (أذنيه) المثنّى معاملة العضو الواحد.

ويرى صدر الأفاضل أنّ علّة ذلك هو كونهما تؤدِّيانِ منفعة واحدةً[٣]. والقول نفسه نجده عند ابن الشَّجري في أنّ علّة ذلك هو الاشتراك في منفعة واحدة[٤].

وقد استدلّ الكسائيّ في باب التّنازع بقول الشّاعر[٥]: [من الكامل]

لَـو كَـانَ حَيّـا قَـبْلَهُنَّ ظَـعَائِنًا حـيّ الحطـيم وجـوههن وزمـزم

فقال[٦]: «فقال في الأوّل: حيّا قبلهُنَّ، ولم يقل: حييًا». فردّ عليه البصريّون بأنّ هذا البيت يحتمل أن يكون أضمر مفردًا في موضع التّثنية. يقول أبو حيّان[٧]: «وهكذا الجوابُ من قوله: (لو كان حيّا)، وهو أن يكون أضمر

(١) غير منسوب في الخزانة: ٧/٥٥١.

(٢) سقط الزّند: ١٤٦.

(٣) ينظر: الخزانة: ٧/٥٥٢.

(٤) ينظر: الخزانة: ٧/٥٥٢.

(٥) غير منسوب في تذكرة النحاة: ٣٥٧، ومنهج السالك: ١٣٣.

(٦) تذكرة النّحاة: ٣٥٧، وينظر: منهج السّالك: ١٣٣.

(٧) تذكرة النّحاة: ٣٥٨.

مفردًا في موضع التّثنية، وقد جاء مثل ذلك:

فَكَأنَّ فِي الْعَينَيْنِ حَبَّ قَرَنْفُلِ أَو سُنْبلاً كُحِلَتْ بِهِ فَانْهَلَّتِ

ولم يقل: كحلتا، ولا: فانهلّتا.

ومثله قول النّابغة الجعديّ[١]: [من الهزج]

. . . . . بِهَا الْعَينَانِ تَنْهَلُّ»

ومنه قول المتنبّي[٢]: [من الطّويل]

حَشَايَ عَلى جَمْرٍ ذَكِيٍّ مِنَ الْهَوَى وَعَينَايَ فِي رَوضٍ مِنَ الْحُسْنِ تَرْتَعُ

قال الواحدي[٣]: «وإنّما لم يقل: (ترتعان؛ لأنّ حكم العينَين حكم حاسّة واحدةٍ، ولا تكاد تنفرد إحداهما برؤيةٍ دون الأخرى، فاكتفى بضمير الواحدة».

وقال ابن الشّجري[٤]: «وإنّما قال: عيناي، فثنّى، ثم قال: ترتع، فأخبر عن الاثنين بفعلٍ واحدة؛ لأنّ العضوَين المشتركين في فعل واحد مع اتفاقهما في التّسمية، يجري عليهما ما يجري على أحدهما، ألا ترى أنّ كل واحدة من العينين لا تكاد تنفرد بالرّؤية دون الأخرى، فاشتراكُهما في النّظر كاشتراك الأذنين في السّمع، والقدمَين في السّعي».

(١) هكذا في تذكرة النحاة: ٣٥٨، وهو ليس في ديوانه، وهو في ملحق ديوان امرئ القيس: ٣٧١.

(٢) ديوانه: ٣٠.

(٣) الخزانة: ٥٥٢/٧.

(٤) أماليه: ١٨١/١.

المطلب الثّالث: الصّور الأخرى الجائزة في ذلك.

ولا يعني هذا اقتقادَ أوجه أخرى لهذه الصّورة، بل لك فيها خيارات أخرى، منها[1]:

الأوّل: أن يُستَعمل كما هو على حقيقته فتقول: عيناي رأتاه، وأذناي سمعتاه، وقدماي سعتا فيه، يقول أبو حيان[2]: «فالفصيح المطابقة».

الثّاني: أن تعبّر عن العضوَين بواحدٍ، وتُفرِد الخبر حملاً على اللّفظ، فتقول: عيني رأتْه، وأذني سمعتْه، وقدمي سعتْ فيه، وهو –هنا– مفرد في لفظه مثنًّى في معناه، وأُفْرِد هنا تخفيفًا، يقال: وقعت عينه عليّ، أي: عيناه، وفلان حسن الحاجب، أي: الحاجبَين، ومثله: غادة أسيلة الخدّ، أي: الخدّين، ولمياء الشّفة، أي: الشّفتَين، وهلمّ جرًّا[3].

يقول ابن الشّجري في تعليقه على بيت المتنبّي: [من الطّويل]

حَشَايَ عَلى جَمْرٍ ذَكِيٍّ مِنَ الْهَوَى وَعَينَايَ فِي رَوضٍ مِنَ الْحُسْنِ تَرْتَعُ

«فلو قيل على هذا: (وعينِي في روض من الحسن ترتع) كان جيّدا»[4]، أي: لو جاء بالمبتدأ مفردا.

الثّالث: أن تعبّر عن العضوَين بواحد وتثنّي الخبر حملًا على المعنى فتقول: أُذُنِي سمعتاه، وعَينِي رأتاه، وعلى هذا الوجه قول امرئ القيس[5]: [من

(١) ينظر: أمالي ابن الشّجري: ١/١٨٢، والخزانة: ٧/٥٥٥.

(٢) ارتشاف الضّرب: ٢/٥٨٤.

(٣) ينظر: المثنّى: ٧٧.

(٤) أمالي ابن الشّجري: ١/١٨٢.

(٥) ديوانه: ١٦٦.

المتقارب]

وَعَـــينٌ لَهَـــا حَـــدْرةٌ بَـــدْرَةٌ شُـــقَّتْ مَآقِيهِمَـــا مِـــنْ أُخُـــرْ

أخبر عن (عين) بـ(شُقَّتْ مَآقِيهِمَا)، ولم يقل: (مَآقِيهَا).

وهذا الوجه هو أقلّها استخدامًا[١]، وعلى هذا قول الشّاعر[٢]: [منَ الطّويل]

إِذَا ذَكَـرَتْ عَينِـي الزَّمَـانَ الَّـذِي مَضَـى بِصَـــحْراءِ فَلْـــجٍ ظَلَّتَـــا تَكِفَـــانِ

قال: عيني تَكِفَانِ.

بقي أن أشير إلى أنّه كما جاز عند بعضهم وقوع المفرد موقع المثنّى فقد أجاز بعضُهم وقوع المثنّى موقع

المفرد، ومنه قوله[٣]: [من الطويل]

إِذَا مَـا الغُـلاَمُ الأَحْمَـقُ الأمّ شَـافَنِي بِـأَطْرَافِ أَنْفَيـــهِ اسْـــتَمَرَّ فَأَسْـــرَعَا

فجاءت (أنفَيه) موضعَ (أنفه)، فالإنسان له أنف واحد، يقول أبوحيّان[٤]: «يريد بأنفه، وقد يُؤوّل على أنّه أراد النّجشين[٥]، فأطلَقَ على كلِّ نَجْشٍ مِنهُمَا أنْفًا وثنّاه».

(١) ينظر: أمالي ابن الشّجري: ١٨٢/١، والخزانة: ٥٥٦/٧.

(٢) بلا نسبة في التذييل والتكميل: ٨٠/٢، وتمهيد القواعد: ٤١٥/١.

(٣) بلا نسبة في ارتشاف الضّرب: ٥٨٢/٢، والمساعد على التّسهيل: ٧٤/١.

(٤) ارتشاف الضّرب: ٥٨٣/٢.

(٥) هكذا في الارتشاف، وفي التذييل والتكميل: ٨٧/٢: «ويعني به البخشين اللّذين للأنف». قال محققه: «لم أقف على هذه الكلمة فيما رجعت إليه من كتب اللغة، ويبدو أنها غير عربية».

المبحث الثّاني: وقوع المفرد موقع الجمع:

المراد بالجمع هنا ما زاد على اثنين، سواء أكان مذكّرًا أو مؤنّثا، جمعًا سالِمًا أو مكسَّرًا.

يرد في العربيّة ألفاظ مفردة في ظاهرها، ويراد بها الجمع، وهي سماعيّة يصعب تقعيدها. يقول ابن فارس[1]: «وَمِن سُنَنِ العربِ ذِكر الواحد، ويراد به الجمعُ، كقوله للجماعة: (ضَيْفٌ)، و: (عدوّ)، قال الله جلّ ثناؤه: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِى﴾[2]، وقال: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾[3]، وقال: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾[4]، والتّفريق لا يكون إلا بين اثنين. وإن كان قد أشار بعضهم إلى أن مثل هذا الأسلوب يرد كثيرا فيما كان على وزن (فعيل).

المطلب الأوّل: ضوابطه:

ورود اللّفظ مفردا، والمراد منه الجمع هو عند سيبويه[5] مختصّ بالشّعر، وكذا عند المبرّد[6] وأبي حيّان[7]. أمّا الفرّاء[8] فيرى أنه جائز مطلقا في الشّعر وغيره.

يقول سيبويه[9]: «وممّا جاء في الشَّعر على لفظ الواحد يراد به الجميعُ:

(١) الصّاحبي: ٣٤٨.

(٢) الحجر: من الآية: ٦٨.

(٣) غافر: من الآية: ٦٧.

(٤) البقرة: من الآية: ٢٨٥.

(٥) الكتاب: ١/٢١٠.

(٦) المقتضب: ٢/١٦٩.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل: ٢/٨٤.

(٨) ينظر: معاني القرآن: ٢/١٠٢.

(٩) الكتاب: ١/٢١٠.

[من الوافر]

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فَإِنّ زمانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ[١]»

ويقول[٢]: «وليس بمستنكَرٍ في كلامهم أنْ يكون اللّفظُ واحدًا، والمعنى: جميعٌ، حتى قال بعضُهم في الشّعر: من ذلك ما لا يستعمل في الكلام».

ويقول المبرّد[٣]: «وَقد جَازَ فِي الشّعر أَن تُفرِد وأنت تريدُ الجماعة إذا كان في الكلام دَلِيل على الْجمع»، وأنشد البيت. . . .

فالّذي يظهر أنّ سيبويه قد جعل هذا خاصًّا بالشّعر، وكذلك المبرِّد.

وأمّا الفرّاء فيذهب إلى جواز ذلك، وأنّه غير مختصّ بالشّعر، وأتى على هذه الصّورة، وهي وقوع المفرد وقوعَ الجمع عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ﴾[٤] فقال[٥]: «. . . . فوحّد ﴿ٱلْيَمِينِ﴾ وجَمَع ﴿الشَّمَائِل﴾، وكلّ ذَلِكَ جائز فِي العربيّة، قَالَ الشّاعر: [من الطّويل]

بِفِي الشَّامِتِينَ الصَّخْرُ إنْ كَانَ هَدَّنِي رَزِيّةُ شِبْلَيْ مُخْدِرٍ فِي الضَّرَاغِمِ[٦]

ولم يقل: بأفواهِ الشَّامِتِين. وقال الآخر: [من الكامل]

الْوَارِدُونَ وَتَيْمٌ فِي ذُرَا سَبَإٍ قَدْ عَضَّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الْجَوَامِيسِ[٧]

(١) غير منسوب في الكتاب: ١/٢١٠.

(٢) الكتاب: ١/٢٠٩.

(٣) المقتضب: ٢/١٦٩.

(٤) النّحل: من الآية: ٤٨.

(٥) معاني القرآن: ٢/١٠٢.

(٦) للفرزدق، في ديوانه: ٥٣٤.

(٧) لجرير في ديوانه: ٢٥٢.

قال: جلد، ولم يقل: جلود.

وقال الآخر: [من الطّويل]

فَبِاسْتِ بَنِي عَبْسٍ وَأَسْتَاهِ طَيِّئٍ وبِاسْتِ بَنِي دُودَانَ حَاشَا بني نَصْرِ

فجمع وَوَحَّد. وقال الآخر:

كُلُوا في بَعْضِ بَطنِكُمُ تَعِيشُوا فإنّ زمانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

فجاء التّوحيد؛ لأنّ أكثر الكلام يُواجه بِهِ الواحد، فيقال: خذ عَن يمينك وعن شِمالك؛ لأنّ المكَلَّمَ واحد والمتكلِّم كذلك، فكأنّه إذا وَحّد ذهب إلى واحد من القوم، وإذا جَمَع فهو الَّذِي لا مسألة فِيهِ».

ويقول أبو حيّان[1]: وهذا عند سيبويه وأصْحابنا لا يجوز إلا فِي ضرورة.

ومثله قول المُسيَّب بن زيدِ مناةَ الغنويّ[2]: [من الرّجز]

لا تُنْكِروا القَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينا

يريد: في حُلوقكم، يذكر الواحد ويريد الجمع، ومثلُه قولُ علقمةَ بن عَبدةَ[3]: [من الطّويل]

بها جِيَفُ الحَسْرى فأمَّا عِظامُها فبِيْضٌ وأمَّا جِلْدُها فصَلِيْبُ

يريد: جلودُها»، وهو مفرد أراد الجمع[4].

وممّا حمل على أنّه مفرد يراد به الجمع قول الشّاعر[5]: [من الوافر]

(١) البحر المحيط: ٣٩٨/٦.

(٢) ينظر: شرح أبيات سيبويه: ٢١٢/١.

(٣) ديوانه: ٤٠.

(٤) ينظر: المقتضب: ١٧٠/٢، والخزانة: ٥٥٩/٧.

(٥) نسبه ابن الشّجري في أماليه: ٢٣٦/٢ للكتاب، وليس فيه، وهو غير معزوّ في الصّاحبي: =

فَقُلْنَا أَسْلِموا إنّا أخُوكُمْ فَقَدْ بَرِئَتْ مِنَ الإِحَنِ الصُّدُورُ

فقيل: إنّه وضع (أخوكم) موضع (إخوتكم).

يقول المبرّد: «أراد: إنّا إخوتكم، فوضع الواحد موضع الجميع»[١].

المطلب الثّاني: صور وروده في القرآن الكريم:

تناول كثير من العلماء هذه المسألة عند ورود بعض الآيات القرآنيّة، فمن ذلك قول الله تعالى في قراءة: ﴿فَكَسَوْنَا الْعَظْمَ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾[٢]، قرأ بها أبو رجاء ومجاهد وإبراهيم عن أبي بكر[٣].

يقول الزّمخشري[٤]: «وضع الواحد مكان الجمع لزوال اللّبس؛ لأنّ الإنسان ذو عظام كثيرة».

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾[٥]، يقول الواحدي[٦]: «وبين: تقتضي شيئَين فصاعدًا، وإنّما جاز مع أحد، وهو واحد في اللّفظ؛ لأنّ أحدًا يجوز أن يؤدّي عن الجميع. . . . . ، وإنّما كان كذلك؛ لأنّ أحدا ليس كرجل يثنّى ويجمع، وقولك: ما يفعل هذا أحد، تريد: ما يفعله

= ٣٤٨، وللعبّاس بن مرداس في المقتضب: ١٧١/٢.

(١) المقتضب: ١٧٢/٢.

(٢) المؤمنون: من الآية: ١٤.

(٣) ينظر: التبصرة في القراءات: ٢٦٩.

(٤) الكشّاف: ٢٧/٣.

(٥) البقرة: من الآية: ٢٨٥.

(٦) البسيط: ٥٣٠/٤.

النّاس كلّهم، فلمّا كان لفظ (أحد) يؤدّي عن الجميع، جاز أن يستعمل مع: (بين)، يقول الزّمخشري[1]: «و(أَحَد) في معنى الجمع، كقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾[2]، ولذلك دخل عليه (بين)».

وردّ أبو حيّان هذا المعنى ويرى أنّ التّقدير بمعنى جميع بعينه؛ لأنّه لا ينافي كونهم مفرّقين في بعض الرّسل، والمقصود النّفي هو هذا يقول[3]: «لأنَّ اليهود والنّصارى ما كانوا يفرّقون بين كلّ الرّسُل، بل البعض، وهو محمّد- صلّى اللّه عليه وسلّم-، فثبت أنّ التّأويل الّذي ذكروهُ باطل، بل معنى الآية: لا يفرّق بين أحد من رسله وبين غيره في النّبوّة».

ثم إنّه رأى أنّ من فسّرها بجميع، أو قال: هي بمعنى: جميع، أراد العموم، نحو: ما قام أحد، أي: ما قام فرد فرد من الرّجال مثلاً، ولا فرد فرد من النّساء؛ لأنّه هي القيام عن الجميع[4].

ولها عنده توجيه آخر، وهو أن يكون ممّا حذف فيه المعطوف لدلالة المعنى عليه، والتّقدير: لا يفرّق بين أحد من رسله وبين أحد، فيكون (أحد) هنا بمعنى: واحد، لا أنّه اللّفظ الموضوع للعموم في النّفي[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِيٓ﴾[6]، ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِي﴾[7].

(١) الكشّاف: ١/٤٠٧.
(٢) الحاقة: من الآية: ٤٧.
(٣) البحر المحيط: ٢/٣٦٥.
(٤) ينظر: البحر المحيط: ٢/٣٦٥.
(٥) ينظر: البحر المحيط: ٢/٣٦٥.
(٦) هود: من الآية: ٧٨.
(٧) الحجر: من الآية: ٦٨.

يقول الواحدي[١]: «والضّيف هنا ناب عن الأضياف، كما ناب الطّفل عن الأطفال في قوله تعالى: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ﴾[٢]، ويجوز أن يكون الضّيف مصدرًا مستغنى عن جمعه، كقولهم: (رجل صوم)».

ويقول القرطبي[٣]: «وَضَيْفٌ يقعُ للاثنينِ والجمِيعِ على لفظِ الواحِدِ؛ لأنّه في الأصل مصدر، قال الشّاعر:

لاَ تَعْدَمِي الدَّهْرَ شِفَارَ الْجَازِرِ لِلضَّيْفِ وَالضَّيْفُ أَحَقُّ زَائِرِ

ويجوز فيه التّثنية والجمع، والأوّل أكثر. يقول ابن منظور[٤]: «والضّيف: المضَيَّفُ يكون للواحد والجمع».

ومنه (العدوّ)، قال تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ﴾[٦].

يقول السّمين[٧]: «﴿عَدُوًّا﴾: خبر ﴿كَانَ﴾، يستوي فيه الواحد وغيره».

ومنه: (عَدْلٌ)، و(خَصْمٌ)، و(رِضًا). فنقول: قومٌ عدلٌ، وهؤلاء خَصْم، و(قَومٌ رضًا).

---

(١) البسيط: ١١/٥٠٠.

(٢) النّور: من الآية: ٣١.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ٩/٥٢.

(٤) اللّسان: (ضيف).

(٥) البقرة: من الآية: ٩٧.

(٦) النّساء: من الآية: ٩٢.

(٧) الدّرّ المصون: ١/٣١٢.

ومنه قول الشّاعر: [من الطّويل] (١)

مَتَى يَشْتَجِرْ قَومٌ يقلْ سَرَوَاتهمْ هُمُ بَيْنَنَا فَهْمٌ رضًا وهُمُ عدلُ

يقول ابن جنّي(٢): «منها اجتماع المذكّر والمؤنّث في الصّفة المذكّرة، وذلك نحو: رَجُلٌ خَصْمٌ، وامرأة خَصْمٌ، ورَجُلٌ عَدْلٌ، وامْرأةٌ عَدْلٌ، ورَجُلٌ ضَيفٌ، وامْرأةٌ ضَيفٌ، ورَجُلٌ رضًا، وامْرَأةٌ رضًا. وكذلك ما فوق الواحد نحو: رَجُلين رضا وعدل، وقومٌ رضا وعدل».

ومن ورود اللّفظ مفردا والمراد الجمع قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾(٣). يقول أبو البركات الأنباري(٤): «وهم يكتفون بلفظ الواحد عن الجمع، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾، أي: أطفالاً».

ويقول أبو حيّان(٥): «يوصَف بِهِ المفرَد والمثنّى والمجموع والمذكّر والمؤنَّث بلفظ واحد».

ويقول العكبري(٦): «هو واحد في معنى الجميع».

يقول القرطبيّ(٧): «فإنَّ العربَ قد تسمِّي الجمعَ باسمِ الواحدِ، قال الشّاعرُ: [من الكامل]

---

(١) لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: ٨٥، والخصائص: ٢/٢٠٢، واللسان: (رضي).

(٢) الخصائص: ٢/٢٠٢.

(٣) الحجّ: من الآية: ٥.

(٤) أسرار العربيّة: ٢٠٣.

(٥) البحر المحيط: ٦/٣٤٦.

(٦) إعراب القرآن: ٢/٧٣.

(٧) تفسيره: ١٢/١٠.

يَلْحَيْنَنِي فِي حُبِّهَا وَيَلُمْنَنِي إِنَّ الْعَوَاذِلَ لَيسَ لِي بِأَمِيرِ

ولم يقل أُمَرَاءَ».

يقول النّحاس[١]: «وطفل بمعنى: أطفال».

ومنه (ضدّ) في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴿٨٢﴾﴾[٢].

يقول الرّضي[٣] عند حديثه عن هذه الآية: «وقد يقع المفرد موقع الجمع، كقوله تعالى: ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴿٨٢﴾﴾[٤]».

وقد اتّسع وقوع المفرد موقع الجمع في (فعيل)، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴿٤﴾﴾[٥]، قال أبو عبيدة[٦] والفرّاء[٧] والزّجّاج[٨]: ﴿ظَهِيرٌ﴾ في معنى: (ظُهَرَاء)، وهذا من الواحد الّذي يؤدّي عن الجمع، قال أبو عليّ[٩]: «وقد جاء فعيل مفردًا يُرادُ به الكثرة».

(١) إعراب القرآن: ٨٧/٣.

(٢) مريم: الآية: ٨٢.

(٣) شرحه الكافية: ٣٦٢/٣، وينظر: الدّرّ المصون: ٦٤١/٧.

(٤) مريم: من الآية: ٨٢.

(٥) التّحريم: من الآية: ٤.

(٦) ينظر: مجاز القرآن: ٢٦١/٢.

(٧) ينظر: معاني القرآن: ١٦٧/٣.

(٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٥٠/٥.

(٩) الحجّة للقرّاء السّبعة: ١٥٢/١.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾﴾[1]، فقد جاء (رَفِيقٌ) في موضع (رُفقاءَ)، يقول ابن عطيّة[2]: «رفيقًا: موحَّدٌ في معنى الجمع»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ خَلَصُواْ نَجِيًّا﴾[3]، يقول ابن الشّجري[4]: «أوقع نجيّا في موقع أنجية في قول الرّاجز:

إنّـــي إذَا مَـــا الْقَـــومُ كَـــانُوا أَنْجِيَـــه»

يقول السّمين[5]: «وإنّما أُفْرِدَت الحالُ [نَجِيًّا] وصاحبُها جَمْعٌ: إمَّا لأنَّ النَّجِيَّ فَعِيل بمعنى مُفاعِل، كالعَشيرِ والخليطِ بمعنى: المُخالطِ والمُعاشِر، كقوله: ﴿وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا ﴿٥٢﴾﴾[6] أي: مُناجِيًا، وهذا في الاستعمال يُفْرَدُ مطلقًا. . . وإمَّا لأنَّه صفةٌ على فَعِيل بمنزلة صَديق، وصديقٌ وبابُه يُوحَّدُ؛ لأنّه بزِنَةِ المصادر».

ومنه قوله تعالى: ﴿رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾[7]. يقول ابن الشّجري[8]: «وكإيقاع: كثير في موضع كثيرين، و قليل في موضع قليلين، فكثير في قوله

(١) النّساء: من الآية: ٦٩.

(٢) المحرّر الوجيز: ٢/٧٦.

(٣) يوسف: من الآية: ٨٠.

(٤) أماليه: ٢/٢١١.

(٥) الدّرّ المصون: ٦/٥٣٨.

(٦) مريم: من الآية: ٥٢.

(٧) النّساء: من الآية: ١.

(٨) أماليه: ٢/٢١٢.

تعالى: ﴿رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾[١]، وقليل في قوله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ ﴿١٣﴾﴾[٢]».

وممّا جاء فيه اللّفظ مفردًا والمراد به الجمع: ﴿الْمَلَكُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَكُ عَلَىٰ أَرْجَائِهَا﴾[٣]، يقول أبو حيّان[٤]: «والملك اسمُ جنسٍ يُراد به الملائكة».

ومنه كلمة (الإنسان) في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا﴾[٥]، فالمراد هنا النّاس؛ فلذلك قال تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنسَانَ كَفُورٌ ﴿٤٨﴾﴾[٦]. يقول الواحدي[٧]: « والمراد بالإنسان ههنا الجمع، يدلّ عليه قراءة عبد الله: ﴿وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ مِنَّا رَحْمَةً﴾، ويدلّ عليه: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾، ومثله قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾[٨]، وهو في معنى الجمع».

وممّا جاء في القرآن الكريم مفردا يراد به الجمع كلمة (المفسد)،

(١) النّساء: من الآية: ١.
(٢) سبأ: من الآية: ١٣.
(٣) الحاقّة: من الآية: ١٧.
(٤) البحر المحيط: ٨/٤٥٥.
(٥) الشّورى: من الآية: ٤٨.
(٦) الشّورى: من الآية: ٤٨.
(٧) البسيط: ١٩/٥٣٥.
(٨) النّساء: من الآية: ٢٨.

و(المصلح) في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِۚ﴾[1]، أي: المفسدين من المصلحين، يقول ابن الشّجري[2]: «ومنه قول الشّاعر [منَ الرّجز]:

إِنْ تَبْخَلِي يَا جُمْلُ أو تَعْتَلّي أَو تُصْبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُوَلّي

أراد: في الظّاعنين المُوَلِّينَ».

هذا، فكما أن العرب قد يأتون بالمفرد ويريدون به الجمع فإنهم يأتون بالجمع ويراد به المفرد، وقد يأتون بالجمع ويريدون به المثنّى، وهذا ممّا يرشّح عظمة هذه اللّغة، فمن ذلك قولهم: (شابت مفارقه)، و(فلان عظيم المنكب)، فالإنسان له مفرق واحد، وكذلك له منكبان إلاّ أنّها جمعت في كلامه. وقد قاسه أبو حيّان في نوع واحد، فقال[3]: «وأمّا الجمع فجاء منه في الواحد قولهم: (شابت مفارقه)، وفي التّثنية: فلان عظيم المناكب، وينقاس منه نوع واحد، وهو أن يكون في كلّ شيء عضو واحد فيعبّر عنهما بلفظ الجمع. . .».

(١) البقرة: من الآية: ٢٢٠.

(٢) أماليه: ٢/٢١٣.

(٣) ارتشاف الضّرب: ٢/٥٨٣.

الخاتمة:

وبعد، فإنّ هذه الوريقات تناولت ظاهرة لغويّة، وهي الاكتفاء بالإخبار بالمفرد عن المثنّى، والاكتفاء بالإخبار بالمفرد عن الجمع.

آثرت الإيجاز فيها ومباشرة الحديث عن الظّاهرة: دون توسّع التّعريفات أو التّعليقات، حرصا منّي على إبرازها في أوجز صورة للقارئ الكريم، ولعلّ من أبرز نتائج هذه الوريقات هي:

أنّ الإخبار بالمفرد عن المثنّى قياسيّ عند العلماء وجائز، وقد جعلوا له شروطه.

أنّ الإخبار بالمفرد عن الجمع سماعيّ، وهو عند سيبويه والمبرّد خاصّ بالشّعر، أمّا عند الفرّاء فهو قياسيّ جائز في الكلام على الاختيار الاضطرار. وهو عند بعض العلماء قياسيّ إذا جاء الخبر على وزن (فعيل).

هذا، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم.

المصادر والمراجع

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للدّمياطي الشّافعي، الشّهير بالبنّاء، رواه وعلّق عليه علي محمّد الضّباع، طبعة دار النّدوة الجديدة، بيروت.

٢- ارتشاف الضّرب في لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي المتوفّى سنة: ٧٤٥هـ، تحقيق وشرح ودراسة: الدّكتور رجب عثمان محمّد، ومراجعة: الدّكتور رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطّبعة الأولى: ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

٣- أسرار العربيّة، لأبي البركات عبد الرّحمن بن محمّد الأنباري المتوفّى سنة: ٥٧٧هـ، تحقيق: محمّد بهجة البيطار، مطبوعات المجمّع العلمي العربي، بدمشق.

٤- الأصمعيّات للأصمعي، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السّلام هارون، دار المعارف، مصر، الطّبعة الخامسة.

٥- إعراب القرآن للنّحاس، تحقيق: زهير غازي زهدي، عالم الكتب، بيروت، الطّبعة الثّانية: ١٤٠٥هـ.

٦- الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، إعداد: مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، لبنان، الطبعة الثانية.

٧- أمالي ابن الشّجري لهبة الله بن الشّجري، تحقيق: الدّكتور محمود محمّد الطّناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطّبعة الأولى ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.

٨- البحر المحيط لأبي حيّان النّحوي، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، الطّبعة الثّانية: ١٤١١هـ.

٩- التّبصرة في القراءات، لأبي محمّد مكّي بن أبي طالب القيسي، حقّق نصّه

وعلّق حواشيه: الدّكتور محيي الدّين رمضان، المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، الكويت، الطّبعة الأولى: ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

١٠– تذكرة النّحاة، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق: الدّكتور عفيف عبد الرّحمن، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، الطّبعة الأولى: ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

١١– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحققه الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

١٢– تفسير البَسِيْط، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمّد بن عليّ الواحدي، النّيسابوري الشّافعي (المتوفّى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحقّقين، عمادة البحث العلميّ بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، الرّياض، الطّبعة الأولى: ١٤٣٠ هـ.

١٣– تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، دراسة مجموعة من المحققين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

١٤– التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تحقيق: الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الإمارات، الشارقة، الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

١٥– الجامع لأحكام القرآن)، طبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٩٣م.

١٦– حجّة القراءات لأبي زرعة بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة الرّابعة: ١٩٨٤م.

١٧– الحجّة للقرّاء السّبعة، لأبي عليّ الفارسي، وضع حواشيه وعلّق عليه:

كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى: ١٤٢١هـ=٢٠٠١م.

١٨- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السّلام مُحمّد هارون، مكتبة الْخانجي بِالقاهرة، الطّبعة الثّانية ١٩٧٩م.

١٩- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنّي الموصلي (المتوفّى: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمّد علي النّجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٠- الدّرّ الْمصون في علوم الكتاب المكنون، للسّمين الْحلبي، تحقيق: الدّكتور أحمد مُحمّد الْخرّاط، دار القلم، دمشق، الطّبعة الأولى.

٢١- الدرر اللّوامع على همع الهوامع لأحمد الشّنقيطي، تحقيق: عبد العال مكرّم، دار البحوث العلميّة الكويتيّة، الطّبعة الأولى: ١٩٨١م.

٢٢- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٣- ديوان المتنبي، دار صادر، بيروت. دون التاريخ، دون الطّبعة.

٢٤- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر.

٢٥- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: الاستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

٢٦- ديوان سقط الزّند لأبي العلاء العربي.

٢٧- ديوان علقمة بن عبدة الفحل، تحقيق: لطفي الصّقّال، ودرّيّة الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب، الطبعة الأولى: ١٩٦٩م.

٢٨- سمط اللّآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللّآلي، للوزير أبي عبيد

البكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الحديث، لبنان، الطّبعة الثّانية: ١٤٠٤هـ=١٩٨٤هـ.

٢٩– شرح الكافية للرّضي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطّبعة الثّانية: ١٩٩٦م.

٣٠– شرح ديوان الأخطل، تحقيق: غياث غوث، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثانية: ١٩٧٩م.

٣١– شرح ديوان المتنبّي، صنعة عبد الرّحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٣٢– شعر عبدة بن الطّيب، تحقيق: يحيى الجبوري، دار التّربية، بغداد، الطّبعة الأولى: ١٩٧١م.

٣٣– الصّاحبي لابن فارس، تحقيق: السّيد أحمد صقر، طبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

٣٤– العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده، لابن رشيق، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.

٣٥– الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، دار الجيل، بيروت، الطّبعة الأولى.

٣٦– الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري، طبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٢م.

٣٧– اللّسان= لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، الطّبعة الثّالثة: ١٤١٤هـ.

٣٨– المثنّى لأبي الطّيب اللّغوي، تحقيق: عزّ الدّين التّنوخي، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٦٠م.

٣٩– مجاز القرآن، صنعة: أبي عبيدة معمر بن المثنى، عارضه بأصوله وعلق

عليه: الدكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٤٠- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جنّي الموصلي (المتوفّى: ٣٩٢هـ)، تحقيق: على النّجدي ناصف، والدّكتور عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشّئون الإسلاميّة، جمهوريّة مصر العربيّة، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م.

٤١- المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطيّة الأندلسي، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى: ١٩٩٣م.

٤٢- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق وتعليق: الدّكتور محمد كامل بركات، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة.

٤٣- معاني القرآن للفرّاء، تحقيق: الدّكتور عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، مطبعة دار الكتب والوثائق القوميّة بالقاهرة، الطّبعة الثّالثة: ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.

٤٤- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، شرح وتحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، سنة الطبع: ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م.

٤٥- المقتضب، لأبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد المتوفّى سنة: ٢٨٥هـ، تحقيق: محمّد عبد الخالق عظيمة. وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشّئون الإسلاميّة، جمهوريّة مصر العربيّة، ١٣٩٩هـ.

٤٦- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان النحوي الأندلسي، أضواء السلف.

٤٧- النّوادر في اللّغة، لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطّبعة الثّانية: ١٣٨٧هـ=١٩٦٧م.

فهرس الموضوعات

المقدمة ..... – ٥٣٥ –

التّمهيد ..... – ٥٣٧ –

المبحث الأوّل: وقوع المفرد موقع المثنّى: ..... – ٥٣٩ –

المطلب الأوّل: مفهوم المفرد والمثنّى: ..... – ٥٣٩ –

المطلب الثّاني: ضوابط الإخبار بالمفرد عن المثنّى: ..... – ٥٤٠ –

المطلب الثّالث: الصّور الأخرى الجائزة في ذلك. ..... – ٥٤٨ –

المبحث الثّاني: وقوع المفرد موقع الجمع: ..... – ٥٥٠ –

المطلب الأوّل: ضوابطه: ..... – ٥٥٠ –

المطلب الثّاني: صور وروده في القرآن الكريم: ..... – ٥٥٣ –

الخاتمة: ..... – ٥٦١ –

المصادر والمراجع ..... – ٥٦٢ –

فهرس الموضوعات ..... – ٥٦٧ –